



مركز هيا للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

ورقة سياسات

أزمة العدالة الاجتماعية في مصر

جمهورية مصر العربية - ٢٠١٤



www.hey-program.org
info@hey-program.org



Heya Program - برنامج هي

مقترح ورقة سياسات حول أزمة العدالة الإجتماعية فى مصر

جيهان احمد عبد الحافظ	فريق العمل
أحمد حسن محمد الشرقاوى سها سمير سهيلة عبد العزيز	فريق التنسيق والإدارة والدعم
أ/ منال سمرة	اشراف
أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فنى من أكاديمية التنمية الدولية و الشركاء المحليين، والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

قائمة المحتويات

- ٣ قائمة المحتويات
- ٤ ملخص تنفيذي
- ٤ خلفية تاريخية
- ٦ خلفية قانونية
- ٩ المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلى
- ١١ الخيارات والبدائل
- ١٢ الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة

ملخص تنفيذي:

تعانى المجتمعات العربية على ما بينها من تفاوت اقتصادى و تنموى فى الإخفاق فى تحقيق التنمية القائمة على العدالة الإجتماعية بسبب انخراط العديد من الدول فى تطبيق سياسات تركز الفقر و التهميش والإقصاء وعدم المساواة .

ان مشكلة العدالة الإجتماعية الناتج الطبيعى للأداء المرتبك لحكومات ما قبل الثورة وقد دب الأمل فى قلوب المصريين بعد ٢٥ يناير ولكن الأوضاع تطورت من سئ الى الأسوأ والتهبت الأسعار وأغلقت المصانع وتراجعت السياحة .

يعد غياب العدالة الإجتماعية معوق قوى للإستقرار ويهدد التماسك الإجتماعى ويحول دون تحقيق تنمية بشرية لتوسيع خيارات البشر ويحقق حد أدنى من الرخاء الإجتماعى والكرامة الإنسانية .

وقد تم اختيار هذه المشكلة لما تمثله من أهمية لكافة أبناء الوطن على الصعيد المحلى والعربى ولأن تأسيس معايير العدالة الإجتماعية ليس حقا مشروعا فحسب، ولكن مسألة تنمية وتقديم للمجتمع ككل. فالإختلال داخل الوطن أو بين المجتمعات المختلفة، يخلق أرضية مناسبة للصراع الإجتماعى وقد حملت أنماط التنمية الإقتصادية والعولمة، فى الفترة الأخيرة مخاطر شديدة على السلم الإجتماعى فهناك استبعاد لشرائح كبيرة من نطاق الحماية التشريعية الإجتماعية مثل القطاع الزراعى، وقطاع العمل غير المنتظم .

خلفية تاريخية:

- فى العصور الوسطى كان رأى القديس توما الاكوينى أن العدالة هى التى تمنح القانون قوته وبقدر ما يكون القانون عادلا يكون قويا - على الجانب الآخر - الحضارة الاسلامية كان الفارابى يرى أن العدالة هى المبدأ الأسمى للحاكم والمحكوم فى المدينة الفاضلة استنادا لقول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٨) سورة المائدة.

٤

- على مر التاريخ كان مفهوم العدالة محورا رئيسيا من محاور الفكر الإسلامى ، وقيمة مركزية من تعاليم الإسلام، مبدأ أساسى من مبادئ التقدم الحضارى. فالعدالة تعد جوهر بناء المجتمع المدنى وتطورة فى مختلف الخبرات الإجتماعية والحضارية .
- مفهوم العدالة فى الخبرة التاريخية العربية الإسلامية قام على أساس الإعتدال وعدم التطرف والسعى لتحقيق التوازن والاستقرار داخل الكيان الاجتماعى حتى أدى **لتدخل** الدولة ليكفل تحقيق التوازن، والسعى للشعور بالاستقرار، والمعرفة المسبقة بالحقوق والواجبات، واحترام الحقوق المكتسبة وتحقيق ما لم يتحقق للفئات غير القادرة، وضمان أكبر قدر ممكن من السلام الإجتماعى .
- فى العصور الحديثة .. ابتداء من عصر الإصلاح فى أوروبا - احتلت العدالة مكانه بارزة فى أعمال المفكرين من أمثال هوبز ، دافيد هيوم وغيرهم وصولا الى العدالة فى كتاب " A Theory Of Justice " عام ١٩٧٢ .
- وفى مصر منذ منتصف سبعينات القرن الماضى تفاقمت المظالم بدرجة كبيرة فى ظل الصمود المستمر للمذهب الرأسمالى وحدثت تغيرات أساسية فى الهياكل الإقتصادية لكثير من الدول مما أدى الى تراجع قضية العدالة الاجتماعية فى الفكر والممارسة معا فى الوقت التى وضعت فيه مفاهيم ومصطلحات دالة على قضايا أخرى منه "الانفتاح"، "التحرير الإقتصادى"، "الإصلاح الإقتصادى"، "الخصخصة" وتقدمت سياسات مكافحة الإرهاب ، والتصدى للجريمة المنظمة ، وملاحقة الإتجار فى المخدرات على السياسات التى كانت تسعى لتقريب الفوارق بين الطبقات ومحاصرة الفقر والقضاء على الجهل وارتفاع مستوى معيشة القطاعات الواسعة من المواطنين وتحقيق التوازن و " العدالة " بين من لا يملك ومن يملك، وبين العمال وأصحاب الأعمال .

٥



خلفية قانونية:

استخدام مفهوم العدالة بمعناها التطبيقي من كلمة القانون (ذلك المستوى الاجرائى) العملى دون الحديث عن المستوى المعرفى الفلسفى وأساس هذا المعنى هو أن التشريع والارادة الشعبية قد تبلورتفى شكل نصوص معلنه ووضعت فى صيغة قانون أو مجموعة قوانين هى ملخص العلاقة بين ما هو " حق " وما هو " عدل " من وجهة نظر الجماعة التى صاغت تلك القوانين فى مجتمع ما وفى لحظة تاريخية معينة .

بينما المفهوم " الشكلى " للعدالة تطور وادخلت عليه موضوعية عند تدخل الدولة تدخلًا ايجابيا لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة والعاجزة عن حماية حقوقها، وقد تطورت الاوضاع داخل المجتمعات الرأسمالية وتبلورت السياسات التدخلية للدولة من خلال العديد من التشريعات الاجتماعية .

ان افتقار أى مجتمع الى الحد الأدنى من القوانين الإجتماعية والسياسية الضابطة للنظام العام يؤدى الى غياب القوانين المنظمة للإجتماع السياسى والإجتماعى .

فالخطوة الأولى نحو أى بناء حقيقى للعدالة الإجتماعية يتطلب سن قوانين تنظم الحريات العامة وتحمى حقوق الإنسان،فوضع واجبات كل مواطن بدون لبس أو التباس،وتفتح المجال نحو المحاسبة والمراقبة التى تحمى الأموال العامة وتتيح تكافؤ الفرص أمام الجميع .

فهنا كفجوة بين نصوص الدستور والقوانين الوضعية التى يضعها المشرع والأخطر الفجوة بين تلك القوانين ولوائحها التنفيذية التى طالما يجد الفساد مسلكه للتسلل من خلالها. فالدستور على سبيل المثال ينص على " المساواة فى التعليم " ماده ١٩ من الدستور المصرى و رغم ذلك تزداد المدارس الخاصة وتنحدر المدارس الحكومية وكذلك ينص على الحق فى التأمين الصحى ماده ١٨ من الدستور المصرى بينما تغرق المستشفيات الحكومية فى الإهمال والتقاعد عن أداء الواجب .

البدايل المقترحة :

- تتحقق العدالة فى أى مجتمع اذا طبق العدل فى كل الأبعاد والجوانب فالعمل مطلوب فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والتربية والتعليم والحقوق والأسرة فالعدل محور ومركز بناء العدالة الإجتماعية يقول تعالى { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ... }

١ - المساواة وتكافؤ الفرص من خلال :

أ - عدم التمييز بين المواطنين وازالة كل ما يؤدى اليه من عوامل . (ما يترتب على التميز من نتائج سلبية: تهميش، اقصاء اجتماعى ، الحرمان من الحقوق.)

ب - توفير الفرص: وما يترتب التزاما من الدولة بوضع السياسات و اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل .

ج - تمكين الافراد من الاستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم المساواة .

٢ - التوزيع العادل للموارد والأعباء :

من خلال نظم الاجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة وذلك من خلال :

١. اصلاح هيكل الاجور والدخول :

يتضمن هيكل الأجور ثلاث جوانب :

أ - وضع حد أقصى وأدنى للاجور .

ب - اعتماد مفهوم الدخل بدلا من الأجر أو الراتب .

ج - تحقيق العدالة الافقية والعدالة الرأسية للدخول داخل القطاع الواحد .

٢. نظام الضرائب :

حيث يعيد توزيع الدخل كم خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية. فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح التصاعديّة الى أن الأعلى دخلا يكون أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية وعلى الخدمات الضريبية التي يتم من خلالها ذلك الإنفاق العام .

٣. الدعم السلي والتموليات ودعم الخدمات العامة :

و هو اتفاق عام موجه الى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم وتوفير دخل للفئات الأشد فقرا والعاطلين عن العمل .

٤. تمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامه :

من خلال توفير فرص عمل لهم، توفير فرص عمل حقيقية وليس بطالة مقنعة لدى الدولة وقطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية .

٥. الحق في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية :

يعد الضمان الاجتماعي أحد الأركان الرئيسية للعدالة الاجتماعية كما يحظى بتأكيد وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان وبرامج منظمة العمل الدولية، كما يلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

اذن من أهم الحلول لتحقيق العدالة الاجتماعية هو وجود قناعة عامة من قبل الناس وللحاكم دور في نشر ثقافة العدالة بين الناس فالعدالة تحتاج الى ثقافة وسلوك وكذلك تحتاج الى سن قوانين تنظم الحريات العامة وتحمي حقوق الإنسان، توضح واجبات كل مواطن بدون التباس، وتفتح المجال نحو المحاسبة والمراقبة التي تحمي الأموال العامة وتتيح تكافؤ الفرص أمام المجتمع .

المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي:

أ - تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها :

يعانى مجتمعنا المصرى من غياب العدالة الإجتماعية متمثلة فى التوزيع العادل لنواتج النمو العام الى جانب تفشى التميز والإقصاء والتهميش الإجتماعى، وعدم المساواة بين الجنسين، وعدم تكافؤ الفرص، وتدنى حقوق المهاجرين والأقليات، والتفاوت الكبير بين طبقات المجتمع اجتماعيا واقتصاديا .

ب- التعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها :

تتعدد وتتوغل أسباب وعراقيل هذه المشكلة التى نحن بصدد حلها الآن وهى كالتالى :

خطورة غياب العدالة الإجتماعية جسيمة لما يسببه من انشقاق عميق بين المجتمع المصرى. فقد حقق الإقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠ معدلات نمو مرتفعة وصلت الى ٧ % و لكن لم يصاحبها عدالة فى التوزيع فارتفعت نسبة الفقر الى ٢٥ % و انخفضت نسبة الانفاق على التعليم والصحة .

عقب ٢٥ يناير انخفض الطلب الكلى المحلى والخارجى وتقلص الإستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر وتفاقم العجز بالموازنة العامة وبعد ٣٠ يونيو أصبح الوضع الإقتصادى المصرى غاية فى الصعوبة فمعدل النمو والبطالة وصلت الى ١٤ % ومعايير الفقر مرتفعة جدا وتعتبر قضية الدين المحلى هى القضية الأكثر خطورة والذى تخطى التريليون جنيه بالإضافة الى انخفاض الإحتياطى من النقد الاجنبى كما أن الإنفاق على بند الأجور قد ارتفع الى الضعف عقب ٢٥ يناير .

فقضية العدالة الإجتماعية هى حجر الزاوية فى الإقتصاد السياسى للتحوّل الديمقراطى ليس فى مصر فقط بل فى كل دول الربيع العربى فالقضية الأساسية هى تبنى النخبة السياسية الحاكمة فى مصر نفس سياسات السوق واتباع توصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتباع سياسات مضادة للعدالة الإجتماعية بشكل ما .

الجدير بالذكر أنه لا يوجد اختلاف في برامج الأحزاب المختلفة حول تناول سياسات العدالة الإجتماعية فمن الخطأ اختزال قضية العدالة الإجتماعية في برامج الأحزاب المختلفة فقط فمصر بحاجة الى رؤية شاملة لما يمكن انتهاجه من سياسات تتعلق بالعدالة الإجتماعية .

فكر العمل والعمال في مصر لا ينتمى الى المعايير العالمية والحقوق الدولية للعمل ولكنه ينتمى الى المفاهيم العالمية للسخرة في العمل. فحوالي ٦٠% من العمال في قطاعات كثيرة من الإقتصاد المصرى القومى يعمل في ظروف أشبه بالسخرة .

لا يمكن اختزال العدالة الإجتماعية فى أبعادها الإقتصادية كإعادة هيكلة الأجور وفرض الضرائب التصاعدية، ورفع الحد الأدنى للأجور، وغيرها من الإجراءات التى من شأنها أن تقضى على حالة الفقر و التهميش و لكن يتعدى مفهوم العدالة الإجتماعية ليشمل العدالة السياسية والتعليمية، والثقافية، والصحية، والحريات التى تمنح للمواطنين وغيرها من صور العدالة .

أهم أسباب المشكلة:

- عدم تكافؤ الفرص في الخدمات الأساسية.
- التوزيع غير العادل لنواتج النمو العام.
- الافتقار لمبدأ التكافل الإجتماعى .
- الافتقار الى رؤية استراتيجية لطبيعة تشخيص المشكلة.
- الإفتقار الى سلامة الطرق ووسائل النقل.
- عدم ضبط السوق.
- الفجوة بين طبقات المجتمع .
- سوء اختيار القيادات العليا .

ت-تأثير المشكلة على المجتمع ودوره في التعامل مع المشكلة:

- الفقر والامية.
- التضخم والبطالة.
- ارتفاع معدلات الجريمة والإنفلات من العقوبات.
- عدم التنسيق بين الجهات المؤسسية والتشريعية.
- أطفال الشوارع.
- انتهاك البيئة وتلوثها.
- التدهور الصحى.
- ارتفاع الأسعار.
- حوادث الطرق.
- العشوائيات.

الخيارات والبدائل:

فيما يتعلق بدور المرأة فى السياسات العامة ودورها فى مواجهة مشكلة العدالة الإجتماعية :

أ. البدائل القانونية والسياسات :

- عدم التمييز بين المواطنين.
- سن قوانين تنظم الحريات العامة و تحمى حقوق الإنسان.

ب. البدائل المالية :

- اصلاح هيكل الأجور والدخول.
- نظام الضرائب.
- الدعم السلقى والتمويلات ودعم الخدمات العامة.

أ. البدائل الإدارية والتأهيل:

- تمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامه.
- توفير فرص العمل
- الحق فى الضمان الإجتماعى والحماية الإجتماعية

الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

- وزير العدالة الإنتقالية.
- وزير المالية.
- وزير الداخلية.
- وزير التنمية المحلية.
- وزير الإستثمار.
- وزير التخطيط .
- الإعلام.
- المجلس القومى لحقوق الإنسان.
- منظمات المجتمع المدنى المعنية.
- رجال الدين.
- النقابات العمالية.
- الأحزاب السياسية.
- المواطنون.
- رجال الأعمال .

نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن). حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال اجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تستخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالاضافة الى الابتكار والإبداع.

الاهتمام الفرعية للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتفعيل إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

